

The most authentic chains of transmission and the reality of the narration: A foundational critical study

Saleh Al-Amin Al-Moazi*


Department of Fundamentals of Religion, Faculty of Islamic Studies, Sabha, Al-Asmariya Islamic University, Libya.

*Email: s.almazee@asmarya.edu.ly

أصحُّ الأسانيد وواقع الرواية: دراسة تأصيلية نقدية

صالح الأمين الماعزي *

قسم أصول الدين، كلية الدراسات الإسلامية/ سبها، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا.

Received: 19-12-2025	Accepted: 20-02-2026	Published: 05-03-2026
	Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).	

Abstract

The term “the most authentic chains of transmission” is an old term, and the early scholars themselves differed in explaining the most authentic chains of transmission, and they and the later ones in the passports say “the most authentic chains of transmission” absolutely.

By comparing the two groups, the researcher tends to believe in the correctness of what the predecessors said, based on the statements of the critics, and the reality of the narration in the most famous books of Hadith arranged according to chapters; because the narration is evidence of knowledge, and because the books of chapters are more useful than the books of biographies, from a jurisprudential point of view.

The study concluded that these transmission chains can be divided into four sections: the most reliable transmission chains (the highest transmission chains), the most restricted transmission chains, the most reliable transmission chains (the highest transmission chains), and a section that does not meet the reliability conditions set by the researcher.

The result was (16) sixteen chains of transmission, which can undoubtedly be considered among the most authentic, while the rest are doubtful. Thus, the study's findings fall short of those who identified the most authentic chains.

Keywords: The most correct – chains of transmission – narration.

الملخص

مصطلح أصح الأسانيد من أقدم المصطلحات التي وقع فيه الخلاف بين المتقدمين، وبينهم وبين المتأخرين أيضاً؛ وذلك من حيث الأصحية ومن حيث التقييد وعدمه. وبالموازنة بين الأقوال وبين الفريقين، ترجح للباحث صحة ما ذهب له المتقدمون، فبالاعتماد على الكتب الأصول في علوم الحديث، حاول الباحث جمع كل إسناد وصف بالأصحية، وقام بدراسته معتمداً على أقوال النقاد، وواقع الرواية في مصنفات الحديث المرتبة على الأبواب؛ لأن الرواية دليل الدراية، ومصنفات الأبواب أنفع من حيث فقه حديث. فخلصت الدراسة إلى أن هذه الأسانيد يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام: قسم هو أصح الأسانيد مطلقاً (الصحيح الأعلى)، وهما حديثان بحسب الدراسة، وقسم أصح الأسانيد تقييداً، وهي ثلاثة أحاديث، وقسم من أصح الأسانيد (الصحيح العالي)، وقسم لا تنطبق عليه أغلب شروط الأصحية التي وضعها الباحث، اعتماداً على أقوال النقاد، وتصرفات المصنفين. وكانت النتيجة (16) إسناداً يمكن القول أنها تدخل في أصح الأسانيد، دون ريب، وبهذا تكون نتيجة الدراسة أقرب لاختيار الحافظ العراقي، وبعيدة عن بعض المتأخرين وكل المعاصرين الذين أكثروا من ذكر أصح الأسانيد، ولو تقييداً.

الكلمات المفتاحية: أصح – الأسانيد – الرواية.**المقدمة**

الحمد لله الذي جل في علاه، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وبعد: فهذا بحث (أصح الأسانيد وواقع الرواية) دراسة تأصيلية نقدية. لأشهر (30) إسناداً، مما قيل فيها أنها أصح الأسانيد، مما اختاره الأئمة والمحدثون، والشيوخ المعاصرون.

مشكلة البحث:

ما هي اختيارات المحدثين لأصح الأسانيد؟ وهل يمكن الإطلاق بالأصحية؟ وهل كلها اختيارات صحيحة؟ وما هو الأصح من الأسانيد على الإطلاق والتقييد؟

أهمية الموضوع:

1. تبرز أهمية الدراسة في الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في مسألة أصح الأسانيد.
2. تظهر أيضاً في ربط علم الدراية بعلم الرواية ودرجة المطابقة بينهما في المسألة.

أهداف الدراسة:

1. تبين مصطلح أصح الأسانيد، وتحاول حسم الجدل حوله.
2. دراسة واقع الرواية للأسانيد التي وصفت بالأصحية.

الدراسات السابقة:

أول من جمعها الحافظ العراقي في كتابه «تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد» وهو مرتب على الأبواب، فأوصلها إلى (16) سنداً، ثم الشيخ أحمد شاكر في مقدمة تحقيقه لمسند أحمد، فأوصلها إلى ست وستين (66) سنداً، ولربيع بن محمد السعودي كتاب «القول المفيد في أصح الأسانيد»، يقع في (55) صفحة، وهو جمع محض مع ترجمة لرواية الأسانيد فقط، وأوصلها إلى (35) إسناداً، قسمها إلى أصح الأسانيد المطلقة والمقيدة، ولرحاب رفعت فوزي كتاب بعنوان: «أصح الأسانيد» جمع ودراسة، يقع في (1090) صفحة، وقالت: إنها لم تقف على من جمعها إلا الحافظ العراقي! قالت: «فزدت عليه حتى بلغت إحدى وثلاثين ترجمة». وقد خرجتها من الكتب الستة، وبعض نتائجها غير الدقيقة بسبب ضعف التأصيل في الجانب النظري، في وجهة نظري.

منهج الدراسة:

قمت باستخدام المنهج الاستقرائي النقدي، فقد جمعت جميع ما اختاره الأئمة المتقدمون، وبعض المتأخرين، وأجريت عليه النقد بواقع الرواية، وترجيح الأئمة وتعليقهم.
قيود الدراسة:

1. اعتمدت على كتب: الخطيب البغدادي، والحاكم، والذهبي، وابن حجر، وأحمد شاكر، لنقل أشهر الأسانيد (الترجمة أو السلسلة) الموصوفة بالأصحية.
2. كتب علوم الحديث الرواية التي اعتمدها في البحث، هي أشهر الكتب ذوات الأبواب، وذكرتها برموز مختصرة بين قوسين ()، إلا مستدرك الحاكم، فقد ذكرته دون اختصار غالباً فيما اختاره الحاكم، وإليك الرموز:

- | | |
|----------------------------|----------------------------------|
| 1. الموطأ (ط) | 7. سنن الإمام ابن ماجه (ق) |
| 2. صحيح الإمام البخاري (خ) | 8. سنن الإمام الدارمي (دي) |
| 3. صحيح الإمام مسلم (م) | 9. صحيح الإمام ابن حبان (حب) |
| 4. سنن الإمام أبي داود (د) | 10. صحيح الإمام ابن خزيمة (خز) |
| 5. سنن الإمام الترمذي (ت) | 11. مصنف الإمام عبد الرزاق (عب) |
| 6. سنن الإمام النسائي (ن) | 12. مصنف الإمام ابن أبي شيبة (ش) |

3. جعلت كل أرقام الدراسة رموزاً ولم أجعلها بالحروف، للاختصار وزيادة التركيز.
4. لم أتطرق للأسانيد المقيدة بالبلدان، فالدراسة حول أصح الأسانيد للصحابة، وطريقة حصر الأحاديث بصرية تقريبية صحيحة تصل إلى نسبة (97%) إن شاء الله تعالى.

خطة البحث:

مكونة من مقدمة، وثلاثة مباحث، وهي:

- المبحث الأول:** تعامل الأئمة مع الأحاديث وأسانيدها، حفظاً وتصنيفاً.
 - المبحث الثاني:** أصح الأسانيد مطلقاً عند المحدثين بين المثبت والنافي.
 - المبحث الثالث:** ذكر أصح الأسانيد والقائلين بها، وواقع الرواية.
 - المطلب الأول:** اختيارات المتقدمين لأصح الأسانيد، وواقع الرواية.
 - المطلب الثاني:** اختيارات المتأخرين والمعاصرين، وواقع الرواية.
- ثم الخاتمة. والفهارس.

المبحث الأول: تعامل الأئمة مع الأحاديث وأسانيدها، حفظاً وتصنيفاً.

جاءت الروايات عن الأئمة بأن أسانيد الأحاديث كثيرة جداً فهي بالآلاف، فقد جاء عن الإمام أحمد أنه قال: هذا المسند، جمعته من عدد سبع مئة ألف وخمسين ألف من الحديث. (تحرير علوم الحديث) (الجديع، 1424، صفحة 867، ج2).

وقال ابنه عبد الله: «قال لي أبو زرعة: أبوك يحفظ ألف ألف حديث، فقيل له: وما يدريك؟ قال: ذاكرته، فأخذت عليه الأبواب». (سير أعلام النبلاء) (الذهبي، 1985، صفحة 187، ج11).

قال الذهبي: هذا العدد سببه عد المكررات، والآثار، وفتاوى التابعين، ونحو ذلك، وإلا فنصوص المتون القوية المرفوعة لا تبلغ عشر معشار هذا.

وجاء عن صاحب الصحيح أنه قال: أخرجت أحاديثه من ستمائة ألف من الأحاديث، ولم أخرج إلا الصحيح، وما تركت منه أكثر، مخافة أن يطول الكتاب.

قال الإسماعيلي: لأنه لو خرَّج جميع الصحيح الذي عنده لجمع في الباب أحاديث كثير من الصحابة، ومع ذكر طريق كل صحابي منهم - إذا صحت - أصبح الكتاب كبيراً جداً. (هدى الساري) (ابن حجر، 1379، صفحة 7).

وقال علي البيهقي: قدم علينا أبو عبد الله البخاري، فاجتمعنا معه، فقالوا: إن ابن راهويه يقول: كأني أنظرُ إلى سبعين ألف حديث في كتابي. فقال البخاري: أو تعجب من هذا؟! لعل في هذا الزمان من ينظرُ إلى مئتي ألف حديث، قالوا: وإنما عني البخاري نفسه. (تاريخ بغداد) (الخطيب، 1422، صفحة 345، ج2).

وقال سفيان: إن أبا الزبير المكي عندنا بمنزلة الخبز من الشعير، إذا لم نجد الأحاديث عند عمرو بن دينار اتجهنا إليه. وهذا يدل على الاضطرار في الرواية عن المرجوح. (ابن حجر، تهذيب التهذيب، 1326، صفحة 443، ج9).

وقال ابن أبي طالب: لمسلم: كيف جوزت الرواية عن سويد في صحيحك؟ فقال: لم أكن لأتحصل على نسخة حفص بن ميسرة إلا منه. (شرح التبصرة والتذكرة) (العراقي، 2002م، صفحة 343، ج1). وعن علي بن خشرم قال: قال لنا وكيع: أي الإسنادين أحب إليكم سليمان عن أبي وائل عن ابن مسعود، أو الثوري عن منصور عن النخعي عن علقمة عن عبد الله؟

فقلنا سليمان الأعمش عن أبي وائل فقال: يا سبحان الله! سليمان شيخ وأبو وائل كذلك شيخ، والثوري فقيه، وإبراهيم فقيه، وعلقمة فقيه، وحديث عند الفقهاء أفضل مما يتداوله الشيوخ. (معرفة علوم الحديث) (ابن البيع النيسابوري م، 1977، صفحة 40). قلت: وواقع الرواية سوى بينهم.

وقد قارن الذهبي بين محمد بن عبيدة عن علي، وإبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، والزهري، عن سالم، عن أبيه. ورجح هذين الإسنادين على إسناد ابن سيرين عن عبيدة عن علي، لما لهما في الصحاح الكثير، وليس ذلك لإسناد ابن سيرين، كما سيأتي.

فهذه العبارات والتصرفات وغيرها تدل على أن الأئمة كانوا يقارنون بين الأسانيد، وعندما صنّفوا، أخرجوا أفضل ما عندهم، فاختروا الأسانيد العالية، وأصحها، وأصح شيء في بابها، وأثبت الرواة في شيوخه وأفقههم. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتنتقد بموضوعية صنيعهم هذا، في حكمهم على سند معين أنه أصح الأسانيد، وربما على رآه أنه الأثبت؛ وسبب الانتقاد اختلافهم في الاختيار، وأفضل معيار لاختبار دقة اختياراتهم، والترجيح بينها؛ كلام كبار النقاد وواقع الرواية، فهو الميدان العملي لهذه الأحكام غالباً؛ وكثير منهم اقتدى بمن سبقه، وتأثر به وباختياراته وأحكامه.

المبحث الثاني: أصح الأسانيد مطلقاً عند المحدثين بين المثبت والنافي.

لا خلاف بين العلماء بصحة القول بأصح الأسانيد، وقد جاء عن جمع من الأئمة المتقدمين - أهل هذا الشأن - أن تراجم أو سلاسل معينة من الأسانيد هي أصح الأسانيد، ومن هؤلاء الأئمة: عبد الله بن المبارك (181هـ)، وكيع بن الجراح (197هـ)، أبو داود الطيالسي (204هـ)، وعبد الرزاق الصنعاني (211هـ)، وسليمان بن حرب (224هـ)، ويحيى بن معين (233هـ).

وعلي بن المديني (234هـ)، أبو بكر بن أبي شيبة (235هـ)، وإسحاق بن راهويه (238هـ)، وأحمد بن حنبل (241هـ)، وعمرو بن علي الفلاس (249هـ)، والبخاري (256هـ)، وأبو زرعة الرازي (264هـ)، والنسائي (303هـ).

ولكن الاختلاف كان بينهم في تعيين الأصح على الإطلاق، ووقع بينهم وبين المتأخرين ومن بعدهم في جواز الحكم بأن إسناداً معيناً هو أصح الأسانيد على الإطلاق، أو أصحها على التقييد. فقال الحاكم: «إن هؤلاء الأئمة الحفاظ قد ذكر كل ما أدى إليه اجتهاده في أصح الأسانيد، ولكل صحابي رواية من التابعين، ولهم أتباع، وأكثرهم ثقات فلا يمكن أن يقطع الحكم في أصح الأسانيد لصحابي واحد». (معرفة علوم الحديث) (ابن البيع النيسابوري م.، 1977، صفحة 54).

قال السيوطي: ومن هنا اضطربت أقوال من خاض في هذه الأسانيد؛ لعدم الاستقراء التام، والحكم على إسناد ما بأنه أصح الأسانيد على الإطلاق مع عدم الاتفاق عليه ترجيح بغير مرجح. (تدريب الراوي) (السيوطي، دت، صفحة 76، 77، ج 1)

لكن قال ابن حجر: ولما كان الرواة قد ضُبطوا، وعُرِفَت مراتبهم، لم يمتنع الكلام في اختيار هذه التراجم؛ لإمكان الترجيح بينها، ويستفاد من هذا ترجيح التراجم التي حكم لها بالأصححة على غيرها، وللناظر المتقن ترجيح بعضها على بعض، ولو من جهة رجحان حفظ الإمام الحاكم عليها بالأصححة. (العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، 1984، الصفحات 248 - 250، ج 1). وهذا كلام نفيس فيه فائدة ما ذهب له الأئمة. وقد سار جمهور العلماء المتأخرين - ممن جاء بعد رأس سنة ثلاثمائة، (الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، 1963، صفحة 4، ج 1) - على قول الحاكم، في اختيار عدم الجزم بترجمة معينة أنها أصح الأسانيد على الإطلاق، منهم الأئمة: ابن الصلاح (643هـ)، والنووي (676هـ)، والعراقي (806هـ)، وابن حجر (852هـ)، والسخاوي (902هـ)، والسيوطي (911هـ)، والشيخ أحمد شاكر (1377هـ)، وكل المعاصرين تقريباً. وقول ابن حجر في الإطلاق يظهر في «النكت»، ونصه في التقييد ظاهر في «النزهة»، وابن حجر في كتاب الأول يميل للنقد وفي الثاني يميل للتقرير، والله أعلم.

وأغلب الظن أنه يميل للإطلاق، ويرجح هذا اختياراته لأصح الأسانيد دون تقييد منه، وتقسيمها إلى مراتب، كما سيأتي، وقد وضعه الباحث ربيع السعودي في من لم يقيد. (القول المفيد في أصح الأسانيد) (السعودي، 1992م، صفحة 22). أما رحاب فوزي فلم تأصل المسألة!

واختار الخطيب البغدادي (463هـ)، وابن دقيق العيد (702هـ)، والذهبي (748هـ)، وابن كثير (774هـ)، ما ذهب له الأئمة المتقدمون من جواز ترجيح ترجمة على الإطلاق، فبلغ عددها مجتمعة مع ما اختاره المتقدمون ثلاثون (30) سلسلة أو إسناداً، وهي محل الدراسة هنا.

وهناك من أوصلها لأكثر من هذا، ولا شك أن المتقدمين (أحوط بأمر الأسانيد)، فهل المتأخرين (أحوط بالتقييد)؟ الذي يميل له الباحث الأخذ بما عليه المتقدمون من اعتماد الإطلاق في هذا الأمر، لأسباب عدة منها:

أولاً- المثبت مقدم على النافي، وحمل أقوال الكبار من الأئمة على محمل حسن؛ خير من الاستدراك عليهم بإبطال أقوالهم.

ثانياً- إن المنتقدين لهذا الأمر، قالوا: إن درجة الحديث الصحيح تتفاوت في القوة بحسب تمكن الحديث من صفات الصحة، وتنقسم باعتبار ذلك إلى كثيرة يستعصي إحصاؤها على الحاضر، فلا يقال مثلاً: زيد، عن خالد، عن عمرو، أصح الأسانيد مطلقاً. (علوم الحديث) (الشهرزوري، 1406، صفحة 14). والمعنى يصعب حصر ذلك، والتحقيق أنه لا يستحيل عليهم، والآثار شاهدة بذلك كما سيأتي.

ثالثاً- قال ابن حجر: - منوهاً بفائدة الأحكام على هذه الأسانيد - هذا الأمر صائر إليه عند وجود التعارض، فلا شك أن المقارنة من عوامل الترجيح.

رابعاً- ما قاله الحاكم يرد عليه بعض ما اعترض به، فإن لكل صحابي رواية من ثقات التابعين، ولهم أتباع ثقات، فلا يمكن أن يقطع الحكم في أصح الأسانيد لتابعي واحد أيضاً، وهذا حسب قوله، فقوله مثلاً: أصح

أسانيد أنس بن مالك رضي الله عنه: مالك عن الزهري، عنه رضي الله عنه، وهو غير متجه بواقع الرواية، كما سيأتي في اختيار الحاكم نفسه.

خامساً - لقد ارتضى الأئمة على الإطلاق، قول الإمام الشافعي: أصح الكتب بعد كتاب الله الموطأ. ثم ارتضوا أصحها صحيح البخاري على الإطلاق، ثم مسلم، وهذا في الإجمال، وانتفقوا أن بعض الأحاديث في مسلم أصح مما في البخاري، وهذا الكلام منسحب على أصح الأسانيد.

سادساً - كل إسناد صحيح لا يخلو من واحد من أربعة أحوال: أن يكون أصح الأسانيد مطلقاً. أو تقييداً. أو من أصح الأسانيد، لا أصحها. أو ليس أصح الأسانيد لا تقييداً، ولا إطلاقاً، ولا من أصحها. ولا يبعد قول المتقدمين أن يكون القول الأول أو الثاني.

سابعاً - أهل هذا الشأن هم القائلون بأصح الأسانيد، وهم أهل استقرار مشهود لهم به، بخلاف زعم السيوطي، وكما قال الخطيب: قولهم حجة على من سواهم، وإليهم المرجع في ذلك. (الكفاية في علم الرواية) (البغدادي، دت، صفحة 397).

وقد قال الذهبي: «أجزم بأن المتأخر على يأس من اللحوق بالمتقدم من المحدثين في قوة الحفظ والمعرفة». (الذهبي، تذكرة الحفاظ، 1998، صفحة 106، ج3).

وقال العلائي: والحكم على الحديث بشيء من المتأخرين صعب جد، بخلاف الأئمة المتقدمين الذين رزقهم الله التبحر في علوم الحديث وحفظها؛ كشعبة، والقطن، وابن مهدي ونحوهم، وأصحابهم مثل ابن حنبل وأقرانه، وغيرهم، ثم أصحابهم مثل الشيوخ، ومصنفي السنن، وهكذا إلى زمن الدارقطني (385هـ)، فلم يأتي بعدهم مساو لهم بل ولا مقارب. (النقد الصحيح) (العلائي، 1985م، صفحة 26).

والواقع أن الأئمة لم يبينوا لنا صراحة الحثيات التي بها تم الحكم على إسناد ما أنه أصح الأسانيد، ومن هنا كان الاحتكام للرواية لأنها الواقع العملي لعلم الدراية.

أما مسألة الإطلاق بالأصحية فهي على الغالب المعبر، إذ النادر لا حكم له، ولعل مقصدهم بالأصحية المطلقة في المسند من الأبواب الفقهيّة، فكل ما في الأبواب التي رواها ابن عمر وانفرد بها أصح على الإطلاق، وكل الأبواب التي رواها ابن مسعود وانفرد بها كذلك؛ لأن المذاكرة كانت عندهم على الأبواب، لكثرة الأسانيد، كما مر. وربما هذا ما يعلل سبب قولهم لحديث فرد مطلق أنه من أصح الأسانيد، يقصدون في بابه، كما حكم وكيع على حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه مرفوعاً: «كَمَلْ مِنْ الرِّجَالِ كَثِيرٌ...». أنه من أصح الأسانيد، كما سيأتي.

وربما هذا ما دعا الحافظ العراقي لتأليف كتابه «تقريب الأسانيد» على الأبواب، فقد ذكرت رحاب رفعت - في خاتمة بحثها - : أن جزء كبيراً من السنة رويت بأصح الأسانيد، وقالت: إنها خرّجت منها أربعة آلاف حديث. (كتاب أصح الأسانيد) (عبد المطلب، 2009م، صفحة 961).

أما إذا اتفقت الأبواب وجاءت الشواهد، انتقلت الموازنة لمن روى عنهم، فمثلاً قول الإمام البخاري: حدثني إبراهيم بن المنذر، حدثنا محمد بن معن، قال: حدثني أبي، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه: قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحْمَتَهُ». وقوله - في إسناد آخر - : حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، قال: أخبرني أنس بن مالك رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ...» الحديث. (صحيح) (البخاري، 1422، صفحة 8، ج5) برقم (5985) و(5986).

فلا يمكن أن يقال هنا: حديث أبي هريرة أصح من حديث أنس والعكس، وإن كانت المفاضلة بين الصحابة في الضبط جائزة، وقد وقعت بالفعل، فاستدركت عائشة على بعض الصحابة ضبطهم، لكن ينتقل الأمر إلى من بعدهم، حتى نجد مرجحاً للقول بالصحيح والأصح.

وهنا يقال: حديث أنس من حيث الإسناد أصح من حديث أبي هريرة؛ لأن الزهري ممن تدور عليه الأسانيد، بخلاف المقبري، ولأن عقيل بن خالد الأيلي في الزهري، أرجح من معن في المقبري، ومحمد بن معن ثقة ولا شك، لكن الليث بن سعد ثقة ثبت فقيه إمام من نظراء مالك.

لذلك كان الحكم للترجمة كاملة، والذي يظهر لي أن الأئمة بنوا هذه الأقوال على قرائن علاقة التلميذ بالشيخ، وهي: سعة الرواية، وطول الملازمة، وقوة الضبط مع العدالة غالباً، وعلو السند. وهذه هي أبرز غايات الرحلة في طلب الحديث، ومركز أصح الأسانيد.

ولنا أن نتظر في أحاديث التشهد، وأشهرها تشهد ابن مسعود، وأبي موسى الأشعري، وابن عباس رضي الله عنهم، وقد اتفق العلماء على جوازها كلها، وتشهد ابن مسعود أفضلها عند جمهور المحدثين والفقهاء؛ لأنه أصح الأحاديث في التشهد. (سنن)(الترمذي، 1975، صفحة 81، ج2) (شرح النووي على مسلم) (النووي، 1392، صفحة 115، ج4).

ولم يرو الإمام (خ) غيره، وروى الأئمة: (م)، و(د، ن، ه)، الأحاديث الثلاثة، وروى (ت) حديث ابن مسعود وابن عباس، وكلهم صدروا الباب بحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه؛ لأنه قوي من حيث الإسناد، كامل من حيث الألفاظ، وصحته تستلزم صحة إسناده.

من خلال البحث، وتتبع اختيارات الأئمة والعلماء وأنعم النظر فيها، ومراجعة واقع الرواية، ربما باننت لي بعض الحثيات التي من أجلها ظهر مصطلح أصح الأسانيد، والتي يمكن تسميتها بالشروط التي من أجلها يترجح الأسناد ويعد من أصحها أو لا يعد، وإليك أبرز هذه الشروط:

1. أن يكون الراوي الأعلى لهذا السند المكثرين من الرواية غالباً، كالمكثرين السبعة مثلاً، أو من دونهم بقليل.

2. أن يكون الأسناد مشهوراً عند المتقدمين، وفي أغلب مصنفات المحدثين، ما لم يكن كلها؛ لأن اتجاههم لإسناد معين يدل على رجحانه، فما لم يخرج الأئمة، يبعد أن يكون من أصح الأسانيد، إلا أن تكون أحاديثه فقدت مع فقد الدواوين، وبقيت شواهد في باقي المصنفات.

3. أن تكون الأحاديث التي جاءت عنه كثيرة؛ فالكثرة قرينة قوية، إلا أن ينفرد فيكون فرداً مطلقاً، فيكون أصح الأسانيد في باب.

4. ألا يكون الإسناد مستدركاً عليه، فبعض الأسانيد ظهر أن لديها طرق أخرى، أقوى منها، رجحها أصحاب المصنفات بواقع الرواية، لكنه حكم يبقى اجتهاداً لصاحبه وقولاً ليس بمعتمد.

5. أن ينص على كونه من أصح الأسانيد أو أصحها إمام معتبر من الأئمة؛ لأنه ترجيح وهذا الترجيح يحتاج إلى قرائن كثيرة، واستقراء كبير، والله أعلم.

6. وبعد ظهور الصحيحين يمكن القول: أن يكون الإسناد في الصحيحين، أو أحدهما. وعدم وجود شيء منها يعني أن الإسناد لم ينفرد، فرجح (خ، م) عليه متابعات أو شواهد أخرى، ويبقى هذا الاختيار اجتهاداً وقولاً لصاحبه، لكنه مرجوح غالباً.

فكل إسناد اجتمعت فيه هذه الشروط؛ فهو أصح الأسانيد ولو تقييداً، وما اجتمعت فيه أكثرها، فهو من أصح الأسانيد، وما خلا عنها فليس يُعدُّ من أصحها.

وقد وضعت الباحثة رحاب ستة شروط للحكم على الإسناد بأنه من أصحها، لكن شروطها -عندي- ليست متينة، يدخل بها أسانيد لا حصر لها. (عبد المطلب، 2009م، صفحة 962).

ومن هنا ستكون هذه الدراسة تنزيلاً لهذه الشروط على أصح الأسانيد - سواء بالإطلاق أو التقييد - مع المقارنة بواقع الرواية في أبواب المصنفات الحديثية، وموازنة مدى دقة هذه الاختيارات مع أقوال النقاد، وبالله التوفيق ومنه العون والمدد.

المبحث الثالث: ذكر أصح الأسانيد والقائلين بها، وواقع الرواية.

سبق أن أئمة الحديث اختلفوا في أصح الأسانيد، وكلُّ نص على ما هو الأولى عنده من المسند بقدر اجتهاده، وعليه سأذكر في هذا المبحث أشهر ما نصَّ عليه الأئمة وما اختاره الفريقان من المحدثين، مع مقارنته بواقع الرواية في كتب السنة والأثر، وهذا في مطلبين:

المطلب الأول: اختيارات المتقدمين لأصح الأسانيد، وواقع الرواية.

جاء عن الأئمة المتقدمين اجتهادات في أصح الأسانيد، ولا شك أنهم هم المعول عليهم في اختيار الرواة

والأسانيد، والترجيح فيها، كل بحسب علمه، وحفظه، وممارسته، وعندما نظرت في كلامهم وجدت لهم أقوالاً مختلفة في أي الأسانيد هو الأصح على الإطلاق، وكان عدد هذه الأقوال أحد عشر قولاً، وهي:

القول الأول: أبو الزناد، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وهو اختيار البخاري وقد وصف هذا الإسناد بقوله: «ديباجٌ خُسْرَوَانِيٌّ». (معرفة علوم الحديث) (ابن البيع النيسابوري م، 1977، صفحة 52، 53). إلا أنه مقيد بحديث أبي هريرة رضي الله عنه، كما زعم الحاكم عنه، وتبعه الذهبي دون تقييد.

المناقشة: روي من هذه السلسلة في (ط) (52) حديثاً. وروى الأئمة (خ) من هذه السلسلة، (135) حديثاً. و(م) (105) حديثاً. وروى الأئمة: (د، ت، ن، ق)، و(دي)، و(حب)، و(خز)، و(عب)، و(ش)، منها (281) حديثاً. فحاصل ما عندها في الكتب (573) حديثاً تقريباً.

لكن يرى ابن البيع أن أصح أسانيد أبي هريرة رضي الله عنه: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عنه. وبواقع الرواية أخرج الإمام مالك من هذه السلسلة (10) أحاديث، و(خ) (125) حديثاً تقريباً، و(م) (110) حديثاً تقريباً، ومع باقي الأئمة يصل المجموع إلى (644) حديثاً تقريباً، وهي بهذا تفوق كل أسانيد أبي هريرة رضي الله عنه؛ لأن ابن المسيب إمام فقيه، وهو أثبت الناس في أبي هريرة رضي الله عنه، ومن القرائن قرينه منه. وممن عرف بالرواية عنه؛ دكوان أبو صالح السمان، وهو مقدم كثيراً في أبي هريرة. وقد سئل ابن المديني، عن أعلى أصحاب أبي هريرة رضي الله عنه: فبدأ بابن المسيب ثم قال: وبعده أبو سلمة بن عبد الرحمن، ودكوان أبو صالح السمان، قيل له: فالأعرج؟ فقال: إنه ثقة، وهو دونهم. فقيل له: فعبد الرحمن الحرقى؟ فقال: ثقة، وهو دون هؤلاء. (تاريخ دمشق) (ابن عساكر، 1995م، صفحة 302، ج 29). (تهذيب الكمال) (المزي، 1980، صفحة 470، ج 17).

والخلاصة انطبق على هذه السلسلة كل الشروط، وبهذا فهي من أصح الأسانيد، وليست أصحابها ولو تقييداً؛ لأن الحاكم يرى أن أصح أسانيد أبي هريرة رضي الله عنه: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عنه. وهو كذلك بواقع الرواية.

القول الثاني: يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وهو اختيار أبي داود الطيالسي سليمان بن داود الشاذكوني، قال: «أصح الأسانيد كلها». (الكفاية) (البغدادي، دت، صفحة 398). **المناقشة:** روى الإمام (خ) من هذه السلسلة (31) حديثاً تقريباً. و(م) (28) حديثاً. وروى الأئمة: (د، ت، ن، ق)، و(دي)، و(حب)، و(خز)، و(عب)، و(ش) ما مجموعه (164) حديثاً. والخلاصة لها في الدواوين (223) حديثاً تقريباً. وهي من أصح الأسانيد دون إطلاق أو تقييد.

القول الثالث: حماد بن زيد عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة رضي الله عنه. وهو اختيار علي بن المديني، قال: سند من الآن إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يختلف فيه. (البغدادي، دت، صفحة 398) **المناقشة:** روى الإمام (خ) من هذه السلسلة (6) أحاديث، و(م) كذلك. وروى الأئمة: (د، ت، ن، ق)، و(حب)، و(خز)، منها (12) حديثاً وأثراً، فمجموع ما لها (24) حديثاً تقريباً.

ولم يرو الأئمة: (ن)، و(دي)، و(عب)، و(ش) منها شيئاً، وقد تقدم أن ابن المسيب مقدم في أبي هريرة رضي الله عنه على كل أصحابه بواقع الرواية، وأهل الدراية كالحاكم مثلاً، والخلاصة هذه السلسلة ليست من أصح الأسانيد لا إطلاقاً ولا تقييداً، لقلة المروي عنها؛ ولأنه لم يرو لها بعض الأئمة، وبهذا فقدت الكثرة، ورواية الجميع عنها.

القول الرابع: ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن عمر رضي الله عنه. وهو اختيار أحمد، وإسحاق، والذهبي، وابن حجر. (ابن البيع النيسابوري م، 1977، صفحة 54). (الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، 1412، صفحة 25). (العسقلاني، نزهة النظر لتوضيح نخبة الفكر، 2000، صفحة 60).

المناقشة: من واقع الرواية روى الإمام (ط) من هذه السلسلة (20) حديثاً. وروى (خ) (133) حديثاً. و(م) (87) حديثاً. وروى الأئمة: (د، ت، ن، ق)، و(دي)، و(حب)، و(خز)، و(عب)، و(ش) منها (559) حديثاً تقريباً، فمجموعها (799) حديثاً تقريباً.

وجاء عن الزركشي أنه قال: هذا إسناد حجازي، فلعن إسحاق أراد ذلك لا مطلق الأسانيد. (النكت على مقدمة ابن الصلاح) (الزركشي، 1998م، صفحة 131، ج1).

لكن لم ينفرد إسحاق باختياره، والأصل عند المتقدمين الإطلاق، وواقع الرواية يدعم هذا، وهذا ما فهمه الذهبي وربما ابن حجر، والخلاصة هذه السلسلة - عندي - أصح الأسانيد مطلقاً.

القول الخامس: مالك بن أنس، عن نافع مولى ابن عمر، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

وهو اختيار أبو زرعة الرازي، والبخاري، ويحيى بن بكير، والذهبي. قال يحيى: «ليس ذا زعزعة عن زوبعة، إنما ترفع الستر تنظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بين يديه». (البغدادي، دت، صفحة 399)

المناقشة: روى (خ) منها (89) حديثاً. و(م) (60) حديثاً. وروى الأئمة: (د، ت، ن، ق)، و(دي)، (حب)، (خز)، (عب)، (ش) منها (503) أحاديث تقريباً، فهذه السلسلة في الدواوين (652) حديثاً تقريباً.

وهي من أصح الأسانيد بلا شك، فسنده مالك مقدم في كل شيء، وكما قال الإمام أحمد: مالك أثبت من غيره في كل شيء، ولكن كم عنده؟! ثلاثمائة من الأحاديث أو نحوها. (العلل ومعرفة الرجال) (ابن حنبل، 1988، صفحة 348، ج2). يقصد الأحاديث المرفوعة.

ومناقشة لمن زاد الشافعي وأحمد، قال السيوطي - محتجاً بواقع الرواية -: وليس في المسند على كبر حجمه بهذه الترجمة غير حديث واحد، وهو في الواقع أحاديث أربعة، جمعها وساقها سياق الحديث الواحد، بل لم يقع لنا على هذه الشريطة غيرها، ولا حتى خارج المسند. (السيوطي، دت، صفحة 79، ج1).

القول السادس: محمد بن شهاب الزهري عن زين العابدين علي بن الحسين عن أبيه عن جده صلى الله عليه وسلم. وهو اختيار عبد الرزاق الصنعاني، وأبو بكر بن أبي شيبة، والنسائي. (البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، د. ت، صفحة 123، ج2).

المناقشة: روى الأئمة (خ) (م)، (ت) مرسلاً، (ن)، (ق)، (ش)، كلهم من هذه السلسلة (حديثاً واحداً). وروى (حب) و(خز) (حديثين)، وعند ابن خزيمة واحد منها على التردد؛ هل هو عن الحسين أم الحسن؟ فمجموع ما جاء عنها (سبعة أحاديث). والخلاصة هذه السلسلة فقدت أغلب الشروط، وبهذا يبعد عدّها من أصح الأسانيد، علاوة أن تكون أصحها، ولو تقييداً.

القول السابع: شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ الْجَمَلِيِّ، عَنْ مَرْثَةَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه، وهو اختيار وكيع بن الجراح، قال: لا أعلم في الحديث شيئاً أحسن إسناداً من هذا. (البغدادي، دت، صفحة 399).

المناقشة: روى الأئمة (خ) (م) و(ت)، و(ن)، و(ق)، و(حب)، و(ش)، من هذه السلسلة (حديثاً واحداً) في واقع الرواية. ونصه عن أبي موسى رضي الله عنه، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «كَمَلَمَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ، وَلَمْ يَكْمَلْ مِنَ النِّسَاءِ: إِلَّا أَسِيَةُ امْرَأَةِ فِرْعَوْنَ، وَمَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ، وَإِنْ فَضَّلَ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضَلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ». ولم يرو باقي الأئمة منها شيئاً!

وخلاصة القول تبعد أن تكون هذه السلسلة أصح الأسانيد تقييداً أو إطلاقاً، فحديث أبي موسى رضي الله عنه غالباً ما يكون عن ابنه أبي بردة، لكن ربما كان مقصود وكيع أصح إسناد في الباب (باب فضل عائشة)، فلم يرد هذا الحديث إلا بهذا الإسناد! والله أعلم.

القول الثامن: عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها.

وهو اختيار الإمام يحيى بن معين أيضاً، حيث قال: ليس سند أثبت منه. (البغدادي، دت، صفحة 397).

المناقشة: في (ط) من هذه السلسلة (12) حديثاً. وفي (خ) (29) حديثاً. و(م) (23) حديثاً. ومجموع ما روى الأئمة: (د، ت، ن، ق)، و(دي)، و(حب)، و(خز)، و(عب)، و(ش) (134) حديثاً تقريباً. فلها في الدواوين (207) أحاديث تقريباً.

وخلاصة القول هذه السلسلة من أصح أسانيد عائشة عموماً، لا أصحها ولو تقييداً، لرجحان سلسلة الزهري، عن عروة، عن عائشة عليها، كما سيأتي، والظاهر أن ابن معين يقصد في الباب، لأنه سئل عن أنواع الإحرام فأجاب بأنه الأفراد، وساق هذا الإسناد ثم قال فيه قولته.

القول التاسع: محمد بن سيرين، عن عبيدة السلماني، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وهو اختيار علي بن المديني، وعمر بن علي الفلاس - في قول -، وسليمان بن حرب والنسائي، وابن حجر، زاد سليمان والنسائي: أيوب، عن ابن سيرين به. (البغدادي، الكفاية في علم الرواية، دبت، صفحة 397). (البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، د. ت، صفحة 123، ج2).

المناقشة: روى الإمام (خ) من هذه السلسلة (5) أحاديث تقريباً. وروى (م) (3)، وروى الأئمة: (د، ت، ن، ق)، و(دي)، و(حب)، و(خز)، و(عب)، و(ش) منها (35) حديثاً وأثراً، فمجموعه (43). وسبب زيادة أيوب التي ذكرها النسائي؛ لأنه أثبت الناس فيه بالاتفاق. (شرح العلل) (ابن رجب، 1407، صفحة 688، ج2)، لكن واقع الرواية أنهم أكثروا عنه من حديث أبي هريرة، لا من حديث عبيدة عن علي رضي الله عنه. فلا أرى أنها من أصح الأسانيد، والله أعلم.

وقال الذهبي: لا تقوُّق لإسناد محمد عن عبيدة عن علي، مع قوته؛ على إسناد إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، ولا على إسناد ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه؛ فهذين جاء عنهما أحاديث جمة في الصحيحين، وليس هو كذلك، فما له فيهما لعبيدة عن علي سوى حديثين مرفوعين. (الذهبي، سير أعلام النبلاء، 1985، صفحة 41، ج4). وهذا استدلال من الذهبي بواقع الرواية.

القول العاشر: قتادة، عن ابن المسيب، عن عامر بن أبي أمية أخي أم سلمة. **المناقشة:** نسب الحافظ هذا الاختيار لحجاج بن الشاعر. (العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، 1984، صفحة 250)، ولم يخرج لهذه السلسلة في كتب الجوامع والصحاح والسنن، إلا في السنن الكبرى للنسائي، كتاب الصيام، برقم (3014). حديث اغتسال الصائم الجنب صباحاً، وهو حديث واحد فقط.

وهذه الترجمة لا شهرة لها في علم الرواية، وعامر أكثر ما قيل فيه: له صحبة، ولا تعرف له رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم. (تهذيب الكمال) (المزي، 1980، صفحة 14، ج13) وحديث اغتسال الصائم الجنب صباحاً، في الموطأ والصحيحين والسنن من حديث أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وأبيه، عن عائشة، وأم سلمة، والمرجح لهذا الإسناد أمران: شهرة أبي بكر وأبيه، وسماعهما الحديث من جهتين، مقارنة بعامر. فمثل هذا غير دقيق أن يقال فيه أنه من أصح الأسانيد.

القول الحادي عشر: إبراهيم بن يزيد النخعي، عن علقمة بن قيس، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. وهو اختيار ابن المبارك، وابن المديني، وابن معين، وعمر الفلاس، وابن حجر. (ابن البيع النيسابوري م، 1977، صفحة 54). (العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، 1984، صفحة 253). (العسقلاني، نزهة النظر لتوضيح نخبة الفكر، 2000، صفحة 60).

المناقشة الأولى: روى (خ) من هذه السلسلة (13) حديثاً، و(م) (4) أحاديث. وروى الأئمة: (د، ت، ن، ق)، و(دي)، و(حب)، و(خز)، و(عب)، و(ش) منها (60) حديثاً تقريباً. ومجموعها (77) حديثاً تقريباً. وزاد ابن معين: الأعمش عن إبراهيم به. واختاره ابن دقيق العيد. (ابن البيع النيسابوري م، 1977، صفحة 54). (الاقتراح في بيان الاصطلاح) (ابن دقيق العيد، د. ت، صفحة 6).

وزاد الفضيل: ابن المعتمر عن النخعي به، وشبهه بمثال سارية كانت بين يديه، وذلك في القوة والصحة، والثبات. وقد اختارها الذهبي خلافاً لشيخه ابن دقيق العيد. (ابن البيع النيسابوري م، 1977، صفحة 54). (البغدادي، دبت، صفحة 398). (الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، 1412، صفحة 25).

قال محمود الميناوي في شرحه على «الموقظة»: استبدل الذهبي الأعمش بمنصور خلافاً لشيخه ابن دقيق العيد، واختيار الذهبي أدق وأوفق؛ فمنصور في «تقريب التهذيب»: ثقة ثبت، وكان لا يدلس، وأما الأعمش فقال عنه: ثقة حافظ عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلس. (الميناوي، 2011م، صفحة 126).

المناقشة الثانية: الراجح ما ذهب له ابن معين، وابن دقيق العيد بواقع الرواية: فقد روى (خ) عن الأعمش عن إبراهيم به (23) حديثاً، و(م) منها (15) حديثاً فمجموعه مع ما روى الأئمة (143) حديثاً تقريباً، بينما روى (خ) من طريق منصور عن إبراهيم به (13) حديثاً، و(م) (4) أحاديث، ومجموعه مع ما روى الأئمة (86) حديثاً وأثراً تقريباً.

وعليه كلام الميناوي مرجوح بواقع الرواية، ثم إن المقارنة بين الأعمش ومنصور من خلال مختصرات كتب « الجرح والتعديل » غير دقيقة، وواقع الرواية يردده كما سلف.

وزاد ابن المبارك: الثوري عن منصور، عن النخعي به، وقال: فكأنك تسمعه يعني من النبي ﷺ. وقال مرة: «ما أجمع الناس على شيء إجماعهم على هذا الإسناد». (البغدادي، دبت، صفحة 398). وقال ابن عسكر: سمعت عبد الرزاق يقول: حدث سفيان يوماً بحديث عن منصور، عن إبراهيم به، فقال: هذا الشرف على الكرسي. (المزي، 1980، صفحة 553، ج28).

وسبب هذه الزيادة؛ أن الثوري من أثبت الناس في منصور كما ذكر الدارقطني. (ابن رجب، 1407، صفحة 721، ج2)، لكن منصوراً غير مقدم في هذه السلسلة. والخلاصة انطبقت على هذا الإسناد أغلب الشروط، بواقع الرواية، لكنه لا يرقى لأن يكون أصح الأسانيد مطلقاً، فما جاء عنه لم يصل للمئات، فهو أصح أسانيد ابن مسعود كما قال الحاكم.

المطلب الثاني: اختيارات المتأخرين والمعاصرين، وواقع الرواية.

جاء اختياري للأئمة الحاكم والذهبي، وابن حجر، والشيخ أحمد شاکر، في هذا المطلب لشهرتهم في الكلام على أصح الأسانيد، فالحاكم أول من قيد أصح الأسانيد، وقال بعدم الإطلاق.

وأما الذهبي وابن حجر فهما ممن عرّفَا شرط الصحيح العالي، ومارسا الصحيحين، ولهما اختيارات في أصح الأسانيد، واخترت أحمد شاکر؛ لأنه من أوائل من تكلم في التصحيح والتضعيف من المعاصرين، كما ظهر ذلك في تحقيقه للمسنّد، وله اختيارات في المقيد من أصح الأسانيد، والظاهر أنهم استنتجوا أحكامهم هذه من قرائن كثيرة مرت؛ أهمها واقع الرواية، وإليك اختياراتهم مرتبين:

أولاً- اختيارات الحاكم النيسابوري لأصح الأسانيد.

تقدم أنه قال: لا يمكن أن يقطع الحكم في أصح الأسانيد لأصحابي واحد، فيجب أن يقيد، ومن هنا كانت له اختيارات وأقوال، وقد رأى ابن حجر منازعة بعض اختيارات الحاكم، وقال: «وهذا الذي ذكره الحاكم قد ينازع في بعضه». (العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، 1984، صفحة 259). وعليه سأسرد كل اختيارات الحاكم وأناقشها بعد ترتيبها وجعلها في أقوال، وهي:

القول الأول: أصح أسانيد ابن عمر: مالك، عن نافع، عنه - رضي الله عنهما. أصاب الحاكم، وقد تقدمت مناقشة هذه السلسلة.

القول الثاني: أصح أسانيد أبي هريرة: الزهري، عن سعيد، عنه ﷺ. المناقشة: أصاب الحاكم هنا، بواقع الرواية كما تقدم، وقد روى في مستدرکه من هذه النسخة (18) حديثاً تقريباً، والخلاصة هذه السلسلة أصح أسانيد أبي هريرة على التقييد.

القول الثالث: أصح أسانيد ابن مسعود: الثوري، عن منصور، عن النخعي، عن علقمة، عنه ﷺ. تقدمت مناقشة هذا الاختيار.

القول الرابع: أصح أسانيد الصديق: إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس، عنه ﷺ.

المناقشة: أخرجوا في المصنفات من أحاديث أبي بكر الصديق وأثاره (90) حديثاً تقريباً، ولهذه الترجمة في (خ)، و(د) و(ت)، و(ق)، و(حب)، و(ش) (حديث واحد) فقط، و(5) آثار رواها (ش)، وليس لها في (م) و(ن) و(دي) و(حز) و(عب) شيئاً، ولا حتى في مستدرک الحاكم نفسه، فيستبعد كونه أصح أسانيد الصديق، ولا من أصحها مطلقاً، لفقدها شروطاً أربعة!

القول الخامس: أصح أسانيد أنس ﷺ: مالك عن الزهري، عن أنس.

المناقشة: قال الحافظ: وهذا مما ينازع فيه، فإن السدوسي والبناني أعرف بحديث أنس من الزهري، ولهما من الرواة جماعة، وأثبت أصحاب قتادة: شعبة. (العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، 1984، صفحة 259). نعم بواقع الرواية ابن شهاب الزهري ليس مقدماً في أنس عند البخاري بل عند أصحاب المصنفات بالإجماع، وإنما المقدم قتادة بن دعامة السدوسي وقد روى له (خ) عن أنس قرابة المئتين (200) حديثاً.

وأما الزهري فقد روى له (خ) عن أنس قرابة (70) حديثاً. وعند الأئمة (م) و(د)، و(ت)، و(ن)، و(ق)،

و(دي)، و(حب)، و(خز)، و(عب) و(ش)، و(الحاكم): نسخة قتادة عن أنس؛ أكثر بكثير من نسخة ابن شهاب الزهري عنه، نعم في (ط) لم يرو مالك لقتادة شيئاً، ومع هذا فلنسخة الزهري عن أنس في (ط) أربعة أحاديث فقط! والخاصة هذه النسخة ليست من أصح الأسانيد.

القول السادس: من أصح أسانيد عائشة: الزهري، عن عروة، عن عائشة.

المناقشة: روى الإمام (خ) من هذه السلسلة بالمكرر (200) حديثاً تقريباً. وروى (م) (99) حديثاً تقريباً. وروى الأئمة: (د، ت، ن، ق)، (دي) و(حب)، و(خز)، و(عب) و(ش)، من هذه السلسلة (480) حديثاً وأثراً، ومجموعه (804) حديثاً وأثراً. وقد روى الحاكم من هذه النسخة (52) حديثاً. والخاصة هذه السلسلة - عندي - أصح الأسانيد مطلقاً.

القول السابع: من أصح أسانيد أيضاً: عبيد الله، عن القاسم، عنها، وقال ابن معين عنها: ترجمة مطرزة بالذهب.

المناقشة: حسب الرواية - في (خ، م)، (د، ت، ن، ق)، (دي، حب، خز، عب، ش) - نسخة عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أكثر بكثير من نسخة عبيد الله عن القاسم عنها.

وفي الموطأ سلسلة عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه فقط، وأما الحاكم في «المستدرک» فقد أخرج أربعة أحاديث لنسخة عبيد الله. وحكم لحديث واحد على شرط الشيخين ووافقه الذهبي. وأخرج أربعة أخرى لنسخة عبد الرحمن بن القاسم. وحكم لاثنتين منهما أنهما على شرط مسلم، ووافقه الذهبي في واحد منها.

بل أحياناً نجد رواية عبيد الله عن عبد الرحمن عن أبيه عن عائشة، بنزول كما في (م)، فقد روى له ثلاثة أحاديث: في كتاب الاعتكاف برقم (1172) وكتاب الحج، برقم (1209) ورقم (1290). وسبب رجحان نسخة عبد الرحمن ظاهر فهو إسناد عائلي، فيبعد الحكم على سلسلة عبيد الله بأنها من أصح الأسانيد بواقع الرواية، مقارنة بنسخة عبد الرحمن، بل يبعد أن تكون نسخة القاسم عن عائشة، أصح الأسانيد، مقارنة بنسخة عروة عن عائشة، كما تقدم.

القول الثامن: أصح أسانيد عمر: ابن شهاب عن سالم، عن أبيه عبد الله، عن جده عمر.

المناقشة: زاد الحاكم هنا عمر رضي الله عنه، ووجوده يجعله من أصح الأسانيد بلا شك، لكن ليس له في (ط) إلا (5) أحاديث، وله في (خ) (15) حديثاً تقريباً بالمكرر، وفي (م) (7) أحاديث تقريباً؛ ومجموعها مع ما جاء في (د، ت، ن، ق) (42) حديثاً تقريباً، والسبب أن عبد الله سمعه كان مباشرة من النبي صلى الله عليه وسلم، ويرسل ما لم يسمعه أحياناً (مرسل خفي).

لكن الحاكم يقصد هنا التقييد أي أصح أسانيد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهذا بواقع الرواية مرجوح، فأكثر أحاديث عمر: جاءت من طريق زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر رضي الله عنه، فقد أخرج مالك في (ط) من هذه السلسلة (10) أحاديث، في (خ) (20) حديثاً، وفي (م) (4) أحاديث، ومجموعها مع ما جاء في (د، ت، ن، ق) (53) حديثاً تقريباً، ومما يبين لك اختصاص أسلم بعمر رضي الله عنه، أن البخاري أخرج في الصحيح (3687) من طريق عمر بن محمد، أن زيد بن أسلم، حدثه عن أبيه، قال: سألتني ابن عمر عن بعض شأنه - يعني عمر -، فأخبرته. والظاهر أن أسلم أعلم من ابن عمر، ولعل هذا الذي جعل الإمام مالك يروي أحاديث ابن عمر غالباً من طريق مولاة نافع، وأحاديث عمر من طريق مولاة أسلم.

وقد روى الحاكم في «المستدرک» من نسخة زيد عن أبيه عن عمر (18) حديثاً. بينما لم يرو من نسخة الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن عمر رضي الله عنه، إلا حديثاً واحداً برقم (470)، قال فيه عمر: «إن القبلية من اللمس فتوضنوا منها».

ثانياً - اختيار الإمام الذهبي لأصح الأسانيد.

زيادة على ما تقدم من موافقة الإمام الذهبي للمتقدمين كانت له اختيارات لجملة من الأسانيد وقد جعلها على ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى:

• مالك، عن نافع، عن ابن عمر. أو منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله. أو الزهري، عن

سالم، عن أبيه. أو أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وقد تقدمت مناقشتها.

المرتبة الثانية:

• معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.
المناقشة: روى الإمام (خ) من هذه السلسلة (64) حديثاً. والإمام (م) (82) حديثاً. وروى الأئمة: (د، ت، ن، ق)، و(خز)، و(عب) منها (155) حديثاً تقريباً، ولم يرو الإمامان (دي) و(ش) منها شيئاً، فلها في الدواوين (301) حديثاً تقريباً. من أصح الأسانيد دون إطلاق أو تقييد.
 • ثم قال: (أو) سعيد بن أبي عروبة، قال: حدثنا قتادة، أن أنس بن مالك رضي الله عنه.
المناقشة: أقول: روى الإمامان (خ) لهذه السلسلة (32) حديثاً. و(م) (27) حديثاً، وروى الأئمة: (د، ت، ن، ق)، و(دي) و(حب)، و(خز)، و(عب) و(ش)، منها (131) حديثاً وأثراً تقريباً. فمجموع ما لها (190) حديثاً تقريباً.

لكن بواقع الرواية في الصحيحين فإن شعبة عن قتادة عن أنس، مقدم على سعيد عن قتادة به، فمجموع ما له في الدواوين (221) حديثاً وأثراً تقريباً؛ لأن أصح الناس رواية عن قتادة شعبة قاله أبو بكر البرديجي، والسبب أنه كان يوقف قتادة على الحديث، ويسأله عن سماعه. (ابن رجب، 1407، صفحة 694، ج2). وهو باختياره قتادة عن أنس يوافق ابن حجر، وهذا أرجح من اختيار الحاكم للزهري عن أنس رضي الله عنه. وعليه هذه السلسلة ليست أصح الأسانيد، بل من أصحها.

• ثم قال: (أو) ابن جريج، قال: أخبرني عطاء، قال: سمعت جابر رضي الله عنه. (الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، 1412، صفحة 25).

المناقشة: أقول: روى الإمام (خ) من هذه السلسلة (20) حديثاً. و(م) (13) حديثاً. وروى الأئمة: (د، ت، ن، ق)، و(حب)، و(خز)، و(عب) و(ش)، (47) حديثاً. ومجموعها (80) حديثاً تقريباً. ولم يرو (دي) لجابر من طريق ابن جريج شيئاً. فيشكل على هذه السلسلة قلة المروي، وعدول الدارمي عنها، فيبعد أن تكون أصح الأسانيد، بل هي من أصحها.

المرتبة الثالثة:

• الليث، عن أبي الزبير المكي، عن جابر رضي الله عنه.
المناقشة: أقول: في (ط) الإمام مالك عنها (4) أحاديث. وروى لها (م) (23) حديثاً. وروى الأئمة: (د، ت، ن، ق)، و(دي) و(حب)، و(خز)، و(ش)، (76) حديثاً، فلهذه السلسلة في الدواوين (103) أحاديث وأثار تقريباً، ولم يرو (خ) و(عب) منها شيئاً.

وهذه السلسلة مرغوبة في حديث أبي الزبير؛ لأن الليث قدم مكة، وزار أبا الزبير؛ فتناول منه كتابين، فسأل الليث أبا الزبير هل سمعت كل هذا من جابر؟ فقال سمعت منه، فقال: له أعلم لي على ما سمعت، فأعلم له عليه، فكان أعلم بحديثه المتصل، فما جاء من طريق ليث عن أبي الزبير عن جابر، مقبول عند المحدثين. (ابن حجر، تهذيب التهذيب، 1326، صفحة 442، ج9).

ومن أسباب تأخير الذهبي لها عدول البخاري عنها، فقد قدم ابن جريج في أبي الزبير، وكأنه رأى أبي الزبير عن جابر، إجازة لا سماعاً، فتبعد أن تكون من الأصح تقييداً، فضلاً عن الإطلاق، لرجحان سلسلة ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر، عليها، والله أعلم.

• زهير بن معاوية، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه.
المناقشة: روى الإمام (م) من هذه السلسلة (27) حديثاً، وروى الأئمة: (د، ت، ن، ق)، و(دي) و(حب)، و(خز)، و(ش)، منها (31) حديثاً، ومجموعها (58) حديثاً تقريباً، ولم يرو الإمامان (خ) و(عب) منها شيئاً، والأفضل أن تتأخر عن سابقتها، فليست من الأصح.

• (أو) سَمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، عن عكرمة مولى ابن عباس، عن ابن عباس رضي الله عنه.
المناقشة: روى الأئمة: (د، ت، ن، ق)، و(دي) و(حب)، و(خز)، و(عب)، و(ش)، من هذه السلسلة (196) حديثاً، ولم يرو الشيخان منها شيئاً. والخلاصة هذه السلسلة ليست من أصح الأسانيد.

• (أو) أبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن البراء رضي الله عنه.
المنافشة: روى الأئمة: (د، ت، ق) من هذه السلسلة (5) أحاديث تقريباً، ولم يرو (خ)، و(م)، و(ن)، و(دي) و(حب)، و(خز)، و(عب)، و(ش)، منها شيئاً. فهذه السلسلة فقدت خمسة شروط، فليست من أصح الأسانيد.
 • (أو) العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن (أبيه) عن أبي هريرة رضي الله عنه. ونحو ذلك من أفراد البخاري أو مسلم. (الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، 1412، صفحة 24، 26).
المنافشة: روى الإمام مالك من هذه السلسلة (3) أحاديث. والإمام (م) (65) حديثاً تقريباً. وروى الأئمة: (د، ت، ن، ق)، و(دي) و(حب)، و(خز)، و(عب)، و(ش)، منها (203) حديثاً، فمجموعها (271) حديثاً تقريباً. ولم يرو (خ) منها شيئاً، فهي من أصح الأسانيد عموماً.
ثالثاً- اختيارات ابن حجر لأصح الأسانيد.
 اختار الحافظ جملة من الأسانيد، - ولم يبين هل هي مقيدة بصحابي أو بلد معين، - والظاهر أنه يرى الإطلاق كالمقدمين كما قررته سابقاً، وجعلها في ثلاث مراتب كالذهبي، وهي:

المرتبة الأولى:

• الزُّهري، عن سالم، عن أبيه. وابن سيرين، عن عبيدة، عن علي رضي الله عنه. وإبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه. وقد تقدمت.

المرتبة الثانية:

• بُرَيْد بن عبد الله بن أبي بُرْدَةَ، عن جَدِّه أبي بُرْدَةَ عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.
المنافشة: روى (خ) منها (50) حديثاً تقريباً. و(م) (33) حديثاً. وروى (د، ت، ن، ق)، و(دي) و(حب)، و(خز)، و(ش)، من هذه السلسلة (65) حديثاً، ولم يرو (عب)، منها شيئاً، فمجموعها عندهم (148) حديثاً تقريباً.

نعم حديث أبي موسى رضي الله عنه يكون عادة عن ابنه أبي بردة، وبهذا يكون اختيار وكيع السابق مرجوح، إلا أن يكون قصده في الباب، كما تقدم، فهذه السلسلة إما أن تكون أصح أحاديث أبي موسى رضي الله عنه، كما نص الحاكم، أو من أصح الأسانيد، لا أصحابها على الإطلاق.

• حماد بن سلمة، عن ثابت البُناني، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

المنافشة: روى الإمام (خ) من هذه السلسلة (حديثاً واحداً) تعليقاً. وروى (م) (65) حديثاً، وروى (د، ت، ن، ق)، و(دي) و(حب) و(ش)، منها (148) ومجموعها (214) حديثاً تقريباً. ولم يرو (عب) عن ابن سلمة شيئاً، وروى عن معمر به.

وبواقع الرواية حماد مقدم في ثابت، والتحقيق أن ثابتاً ليس مقدماً في أنس، وإنما المقدم قتادة وقد روى له (خ) عن أنس قرابة (200) حديثاً، و(م) قرابة (150) حديثاً. بينما روى (خ) لثابت عن أنس (90) حديثاً، و(م) (130) حديثاً تقريباً.

المرتبة الثالثة:

• سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

المنافشة: روى الإمام (خ) من هذه السلسلة (حديثين) تعليقاً. و(م) (97) حديثاً. وروى الأئمة: (د، ت، ن، ق)، و(دي) و(حب) و(خز) و(عب) و(ش)، منها (306) ومجموعها (403) حديثاً تقريباً. والخلاصة هي من أصح الأسانيد لا أصحابها على الإطلاق.

• العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة. (العسقلاني، نزهة النظر لتوضيح نخبة الفكر، 2000، صفحة 60، 61). تقدم مناقشتها، وهي عند الذهبي أيضاً في المرتبة الأخيرة، وعلى كلِّ تقدم أن المقدم في الدوسي هو ابن المسيب.

رابعاً- من اختيارات أحمد شاكر لأصح الأسانيد.

وافق الشيخ أحمد شاكر كثيراً من المتأخرين في اختيار بعض الأسانيد، وفي التقييد أيضاً، ومما اختاره إسنادين مقيدتين بصحابي معين، الإسناد الأول قيده بأنس بن مالك، والإسناد الثاني قيده بعبد الله بن عمرو،

وإليك الكلام على هذين الإسنادين، ومناقشة الشيخ فيهما.

أ- أنس بن مالك رضي الله عنه.

قال: فيه سلسلة مالك عن الزهري عن أنس رضي الله عنه، ويلحق من أقران مالك، سفيان بن عيينة، ومعمربه. (الباعث الحديث) (شاکر، 1435، صفحة 80).

ولمناقشة هذا الاختيار أقول: وبغض النظر عن يروي عن الزهري، الزهري ليس مقدماً في أنس رضي الله عنه، وإنما المقدم بظهور قتادة، وقد تمت مناقشة هذا في اختيارات الحاكم.

ب- حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

قال: فيه: سلسلة عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وهذا الإسناد فيه خلاف معروف، والحق أنه من أصح الأسانيد. (شاکر، 1435، صفحة 79).

المناقشة أقول: بواقع الرواية في (ط) من هذه السلسلة (حديثان). وروى (د، ت، ن، ق)، و(دي) (حب) (خز) (عب) (ش)، منها ما مجموعه (333) حديثاً وأثراً. ولم رو الشيخان عنها.

وهذه السلسلة على كثرة الرواية عنها نسبياً، استدرك الحاكم منها (15) حديثاً تقريباً، وقال فيها - عبارته الشهيرة -: «على شرطهما ولم يخرجاه»، وهذا لا يرفعها لدرجة الصحيح، عند المحدثين، فضلاً أن تكون من أصح الأسانيد؛ لأنه ليس لها في الصحيحين شيء.

قال أبو حاتم: «عمرو بن شعيب ثقة في نفسه يحتج بخبره إذا روى عن غير أبيه، فأما روايته عن أبيه، عن جده، فلا تخلو من إرسال وانقطاع فيها، فلذلك لم نحتج بشيء منه». (ابن حبان البستي، 1988، صفحة 156، ج6). ومن هنا رأى بعض المحدثين أن هذه السلسلة مغلّة.

قال الحاكم: وإنما قالوا هذا للإرسال، شعيب لم يسمع من جده عبد الله بن عمرو، وقال إسحاق: إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة، فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر. (ابن البيع النيسابوري، 1990، صفحة 311، ج1).

وكلام ابن راهويه بعيد بواقع الرواية وكلام الحفاظ؛ فالسلسلة لا تعرف في كتب الصحاح، كما تعرف سلسلة أيوب، وأحاديث عبد الله، وهو من المكثرين، جاءت فيها من طرق أخرى، وسبب إكثار المصنفين عنها وأصحاب السنن خصوصاً، احتوائها على أحاديث الأحكام، ومن أخرج لها أو حكم عليها عدّها في الحسان غالباً. فهي من أحسن الأسانيد.

قال الذهبي: نسخة عمرو بن شعيب، من أعلى درجات الحسان. وقال ابن حجر: ما ينفرد به عمرو بن شعيب من الأحاديث الحسان. (الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، 1412، صفحة 32). (العسقلاني، نزهة النظر لتوضيح نخبة الفكر، 2000، صفحة 61).

في نهاية هذه الدراسة، وخالصة القول يمكن تقسيم الأسانيد الثلاثين (30) موضوع الدراسة إلى أربعة أقسام، بحسب الأصحية وعدمها، بواقع الرواية، وأقوال النقاد، وشروط الباحث:

1- أصح الأحاديث مطلقاً، وهي الدرجة العليا.

سلسلة: الزهري عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنه. والزهري عن عروة، عن عائشة.

2- "من" أصح الأسانيد؛ وهي الدرجة العالية، المعتمد عليها في الصحيح.

ابن جريج، عن عطاء، عن جابر رضي الله عنه. وأبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وسعيد، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه. وسهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وعبد الرحمن، عن القاسم عن عائشة. وعبيد الله، عن القاسم، عنها. والعلاء عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه. والليث، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه. ومالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه. ومعمربه، عن همام، عن أبي هريرة رضي الله عنه. ويحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه.

3- أصح الأسانيد تقييداً بالصحابي.

النخعي عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه. والزهري عن سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه. وبُرَيْد عن جده عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

4- ليست من أصحها لمخالفتها لواقع الرواية، وأقوال النقاد، والشروط الموسوعة.

وهي بقية الأسانيد: كابن سيرين عن عبيدة عن علي رضي الله عنه. وزهير عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه. وحماد بن سلمة عن ثابت عن أنس رضي الله عنه ... وغيرها.

الخاتمة.

الحمد لله الذي وصل بي إلى الختام، فبعد هذه الجولة المطولة مع أصح الأسانيد وواقع الرواية، يمكن القول أن مشكلة البحث قد حلت تقريباً، وظهر الأصح من الصحيح، والأعلى من العالي، وظهرت نتائج أخرى يمكن البناء عليها، وقد جاءت في نقاط مع التوصيات:

1. يمكن القول أن إسنادين من هذه الأسانيد الثلاثين ينطبق عليه أنه أصح الأسانيد، لاستكمالها كل شروط الأصحية التي وضعت في الدراسة.
2. جاز الجمع بين الإسنادين البارزين بأن يقال: أصح أسانيد الرجال، وأصح أسانيد النساء.
3. بهذا تضاف لابن شهاب الزهري منقبة عظيمة.
4. حكم على بعض الأسانيد بالأصحية، لكن يبدو أن القصد في أحاديث الباب.
5. بعض الأسانيد لا يمكن أن تكون أصح الأسانيد لا إطلاقاً ولا تقييداً.
6. جاءت إشارات استدلال على أصح الأسانيد بواقع الرواية، من الذهبي، وابن حجر، والسيوطي.
7. المتقدمون أحوط بالأسانيد، وقولهم بأصح الأسانيد مطلقاً متجه، خلافاً لمن قيد من المتأخرين.
8. تعليل اختيار الإمام لأكثر من إسناد، والحكم عليه بالأصحية؛ أنه يرى الأصح، والأكثر صحة.
9. أفضل من جمع هذه الأسانيد، وبنى عليها جانباً عملياً الحافظ العراقي، وقد وافقته هنا في (10) أسانيد، اثنان منها لم تشملها الدراسة، وأما حديث جابر، فلم يظهر لي سنده عنده!
10. ظهر أن الأسانيد أربعة بحسب واقع الرواية وأقوال النقاد: أصح الأسانيد مطلقاً (2)، وأصح الأسانيد تقييداً (3)، ومن أصح الأسانيد عموماً (11)، والتي ليست من أصح الأسانيد (13).
11. التوسع في الحكم على الأسانيد بأنها أصح ولو تقييداً، غير دقيق غالباً، وعليه لم تصب الباحثة رحاب رفعت في قولها: فات العراقي (20) ترجمة من أصح الأسانيد.

التوصيات:

1. أوصي بدراسة علل أصح الأسانيد مطلقاً، وهما إسنادان بحسب الدراسة.
2. أوصي بالتوسع في هذا النوع من الأبحاث الجامعة بين قواعد الدراية وواقع الرواية.

المراجع:

1. العسقلاني، ابن حجر. (1984). النكت على كتاب ابن الصلاح. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط1.
2. العسقلاني، ابن حجر. (2000). نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر. دمشق: مطبعة الصباح.
3. ابن دقيق العيد. (د.ت). الاقتراح في بيان الاصطلاح. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
4. ابن الصلاح الشهرزوري، أبو عمرو. (1406). علوم الحديث. دمشق: در الفكر.
5. ابن حجر أحمد بن علي. (1379). هدى الساري. بيروت: دار المعرفة.
6. ابن حجر أحمد بن علي. (1326). تهذيب التهذيب. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ط1.
7. الخطيب البغدادي، أحمد. (1422). تاريخ بغداد. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
8. شاكر، أحمد. (1435). الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث. القاهرة: ابن الجوزي، ط1.
9. ابن البيع، الحاكم النيسابوري محمد عبد الله. (1990). المستدرک على الصحيحين. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
10. الخطيب البغدادي. (د.ت). الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. الرياض: مكتبة المعارف، ط1.
11. الخطيب البغدادي. (د.ت). الكفاية في علم الرواية. المدينة المنورة: المكتبة العلمية، ط1.

12. الزركشي، بدر الدين. (1998م). النكت على مقدمة ابن الصلاح. الرياض: أضواء السلف، ط1.
13. السيوطي جلال الدين. (د.ت). تدريب الراوي شرح تقريب النواوي. الرياض: المكتبة الحديثة.
14. السعود ربيع محمد. (1992م). القول المفيد فيأصح الأسانيد. الطائ: الطبعة 1.
15. عبد المطلب، رحاب رفعت. (2009م). أصح الأسانيد. بيروت: دار الوفاء - دار ابن حزم، ط1.
16. الذهبي، شمس الدين. (1412). الموقظة في علم مصطلح الحديث. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط2.
17. الذهبي، شمس الدين. (1963). ميزان الاعتدال في نقد الرجال. بيروت: دار المعرفة، ط1.
18. الذهبي، شمس الدين. (1985). سير أعلام النبلاء. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3.
19. الذهبي، شمس الدين. (1998). تذكرة الحفاظ. بيروت: دار الكتب العلمية.
20. العائلي، صلاح الدين. (1985م). النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح. ط1.
21. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد. (1407). شرح علل الترمذي. الزرقاء: مكتبة المنار، ط1.
22. العراقي، عبد الرحيم. (2002م). شرح التبصرة والتذكرة. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
23. الجديع، عبد الله يوسف. (1424). تحرير علوم الحديث. بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر.
24. ابن عساكر علي بن الحسن. (1995م). تاريخ دمشق. بيروت: دار الفكر، ط1.
25. البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422). صحيح البخاري. القاهرة: دار طوق النجاة، ط1.
26. ابن البيع النيسابوري، الحاكم. (1977). معرفة علوم الحديث. بيروت: دار الكتب العلمية، ط2.
27. البستي، ابن حبان. (1988). صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1.
28. الترمذي، محمد بن عيسى. (1975). سنن الترمذي. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2.
29. الميناوي محمود محمد. (2011م). شرح الموقظة للذهبي. مصر: المكتبة الشاملة، ط1.
30. النووي يحيى بن شرف. (1392). شرح النووي على صحيح مسلم. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1.
31. المزي، يوسف بن عبد الرحمن. (1980). تهذيب الكمال في أسماء الرجال. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of JLABW and/or the editor(s). JLABW and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.